



الرقم : ١٩-٢-٤ / ١٩٩٦

التاريخ : ١٤١٦/١١/٤ هـ

١٩٩٦/٣/٢٣ م

الموضوع :

سعادة رئيس بلدية البيره المحترم

أشير الى كتابكم المؤرخ في ١٩٩٦/٣/١٧ المتعلق بالساحات المملوكة للأوقاف الاسلاميه لتكون مواقف للسيارات التي تعمل على خطوط للقرى منطقة رام الله ، وعليه أود أن أبين لسعادتكم مايلي :-
في الأجتتماع المشار اليه في كتابكم أعلاه تم الاتفاق على أن تكون النقاط التاليه هي مدار البحث ليكون هذا الموضوع مقبولاً وبما يحقق المصلحة العامه وبدون اجحاف بحقوق الوقف :-

(١) استعمال هذه الساحات مؤقتاً سيما وأن الأوقاف الاسلاميه مالكة الأرض تعمل على تغيير التنظيم الهيكلية لأراضيها في الموقــــــــــــــــع .

(٢) إن الأوقاف الاسلاميه مع أي عملية تنظيم تهم هذه المدينه مع الأحتفاظ بحقها وبدون اجحاف بالحقوق .

(٣) بحث إيرادات هذه الساحات من حيث :-

[أ] السعر المعروض وهو شيكلين على كل سياره يومياً لا تقبل به الأوقاف مطلقاً . علماً أن أجرة الساعه الواحده لوقوف السياره في مواقف السيارات لاتقل عن ثلاثة شواقل، وعليه فان الأوقاف لاتقبل بهذه الأجره وليس لأحد أن يفرض عليها تعرفه لتعارض ذلك مع القوانين والأنظمه والشريعه الاسلاميه .

[ب] لامانع لدى الأوقاف الاسلاميه من بحث مخصصات العاملين في هذه الساحات سواء كان ذلك على نفقة البلديه أو أية جهة أخرى صاحبة إختصاص .

[ج] أن هذا الربيع من حق الوقف ويمكن أن تساهم الأوقاف في مخصصات العاملين من ريع الساحات .

(٤) أرجو أن أوضح لكم أن دائرة الأوقاف وهي التي ترعى أملاك المسلمين وشؤونهم في هذه المحافظه وتقدم كل عون للمؤسسات ، فان لها الحق في أن لايبث في استعمال أملاكها دون الرجوع اليها والتشاور والتنسيق معها ابتداءً حيث لوحظ من خلال كتابكم أن هذا قد جاء بناءً على قرار لجفة السير ، علماً بأن دائرة الأوقاف لم تحضر ولم يتم التنسيق معها بهذا الخصوص .

وعليه ومع ذلك فان الدائره إذ لاتعارض من استعمال هذه الساحات بشكل مؤقت لتصر على ما جاء أنفاً في كتابنا مع تزويد الدائره بكشوف تتضمن أسماء المنفععين من الساحات مع إعادة النظر في الأجره اليوميه بحيث لاتقل عن عشرة شواقل للسياره الواحد يومياً .
ومعاً لخدمة بلدنا وبناء دولتنا .

والسلام عليكم،،،

نسخة / عطفه لسيادته

مدير اوقاف رام الله / البيره

ع

خ ع هـ